

الجيش والسلطة في الدول العربية: شبح الإنقلاب الدائم

عبد النور تومجي

”

بعض الأنظمة العربية لا تزال تستمد شرعيتها ووجودها واستمرارها من مؤسساتها العسكرية وتفرعاتها في مجتمعاتها. كما تبقى علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة أو السلطة المدنية في الدول العربية محل جدل معمق حول احتمالات تقليص دور هذه المؤسسة في المسار السياسي في ظل التحولات الإصلاحية التي تشهدها هذه الدول.

“

تنشط الجيوش العربية ضمن نظام مركزي يتألف من عناصر منضبطة تحكمهم عقيدة الولاء والالتزام بالتراتبية الهيكلية وتنفيذ الأوامر المنبثقة منها. ورغم ما تحظى به المؤسسة العسكرية من نظرة، على أنها المؤسسة الفاعلة الوحيدة، المتخصصة في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد وسلامة الدولة بجميع مؤسساتها، إلا أن بعض الأنظمة العربية لا تزال تستمد

شرعيتها ووجودها واستمرارها من مؤسساتها العسكرية وتفرعاتها في مجتمعاتها. كما تبقى علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة أو السلطة المدنية في الدول العربية محل جدل معمق حول احتمالات تقليص دور هذه المؤسسة في المسار السياسي في ظل التحولات الإصلاحية التي تشهدها هذه الدول.

محاولات التغيير والدمج المرحلي

لقد كانت التجربة السودانية بعد سقوط منظومة المشير عمر البشير في نيسان/ أبريل 2019 محل اهتمام ومصدر إلهام، كمحاولة للدمج بين عسكريين ومدنيين في إدارة المرحلة الانتقالية في السودان، في ظل انتقال سلمي للسلطة في البلاد، ملبية بذلك مطالب الحراك الشعبي الذي أدى



بتجارب مقارنة لدول أخرى حكم فيها الجيش؛ ففي عام 1989 مثلاً، استطاع جنرالات في المؤسسة العسكرية في تشيلي أن يغيروا الأوضاع، دون الإطاحة بقيادة الجنرال أوغوستو بينوشيه للمشهد السياسي في البلاد، حيث دفعوا بصياغة عقد إجتماعي بين المؤسسة العسكرية من جهة والأحزاب السياسية والنخب من جهة ثانية، فكان ذلك بمثابة اعتراف من النظام العسكري في سانتياغو بإخفاقاته من ناحية، وبالمسار النضالي الطويل للشعب ونضج المعارضة السياسية في البلاد من ناحية أخرى، بما أفضى لإيجاد صيغة توافقية لتقاسم السلطة بشكل جدي.

وما هو مثير للاهتمام فعلاً في هذا النموذج التشيلي، هو ذوبان علاقة الصراع الدائم بين الجيش والمعارضة، فيما تلا ذلك من عقود ثلاث، اتسمت بالنضج السياسي والتطور الاجتماعي والاقتصادي اقترن بشكل مميز مع ما حدث في إسبانيا بعد سقوط نظام فرانكو عام 1975. عندها يقف المحلل والباحث في الشأن السياسي أمام السؤال القائم حول مدى تماشي نظام الحكم الديمقراطي مع الأنظمة الشمولية في الدول العربية، وممكّنات الانتقال السلمي للسلطة؟ انطلاقاً من التجربة الإسبانية اللاتينية، وهل نجاح العملية السياسية في التشيلي بسبب استلهاها من النموذج الإسباني؟ على عكس التجربة الفرنسية في الجزائر أو الأمريكية في العراق مثلاً!



في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، على خلفية المحاولة الانقلابية الفاشلة في شهر أيلول/ سبتمبر من نفس السنة، والاختلالات التي عانت منها التسويات التي أعقبت سقوط نظام البشير.

إلى سقوط منظومة عمر البشير بعد ثلاثة عقود من الحكم. لكن سرعان ما دخلت هذه التجربة في مرحلة توتر وصراع بين العسكريين والمدنيين، مما أدى إلى إقالة حكومة الحمدون

وقد يكون من المفيد للمتابع المهتم بالشأن العربي عموماً وبالعلاقة المتشكلة بين الجيش والسلطة في العالم العربي على وجه الخصوص، الاستعانة



لكن تبقى مسألة المقارنة بين التجارب التشيلية والجزائرية والعراقية بعيدة جدا لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية تتحكم فيها عوامل التاريخ والجغرافيا السياسية المختلفة، إذ يرجع نجاح التجربة التشيلية في الاقتباس من التجربة الإسبانية مثلاً، إلى تجانس المجتمع التشيلي مع الثقافة الإسبانية اللاتينية، كتفاسم نفس اللغة والدين، بما سهّل مسار اندماج المجتمع مع النخب وبالتالي مع الثقافة السياسية السائدة منذ عقود داخل المجتمع التشيلي، إضافة إلى نضج قادة أجهزة الدولة المعاصرة التشيلية وكذلك قادة المعارضة، مما سمح للنخب والجماهير على حد سواء بالدفاع عن المبادئ الأساسية للمسار الديمقراطي.

جدلية التجربة التشيلية

ما سبق يدفعنا إلى طرح السؤال الآتي: ما السبب الذي جعل الأنظمة العربية، لا تستلهم من التجربة التشيلية؟

الجزائر مثلاً قد عاش هو الآخر مرحلة الإصلاحات والتغيير السلمي للسلطة في نهاية ثمانينات القرن الماضي، في نفس العام الذي توصلت إليه المعارضة والجيش في التشيلي إلى حل توافقي للانتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديموقراطي.

أد عرفت الجزائر في تلك المرحلة تغييراً نوعياً في مسألة السلطة والجيش، إلى درجة تحديد صلاحيات الجيش في دستور شباط / فبراير 1989 وتحييد الجيش عن السياسة.

طبعا الجغرافيا السياسية للجزائر ليست كالجغرافيا السياسية لدولة التشيلي، حيث برز حزب سياسي من خارج المنظومة السياسية التقليدية في الجزائر، حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي قلب موازين معادلة التغيير والانتقال السلمي للسلطة في الجزائر في ظل إصلاحات الرئيس الشاذلي بن جديد، فكان فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البرلمانية لشهر كانون الأول / ديسمبر 1991، سبب في انقلاب كانون الأول / يناير 1992 للجيش، الذي عاد إلى السيطرة على السلطة وأصبح الحاكم الفعلي للبلاد، على عكس التجربة التشيلية.

بعد مرور ثلاث عقود عن تجربة المسار السلمي للانتقال للسلطة في الجزائر في عام 1989، جاء حراك عام 2019 هو الآخر على غرار حراك السودان من أجل الحد من تمديد العهود والحفاظ على الحريات العامة؛ فأدى الحراك الجزائري هو كذلك إلى إسقاط منظومة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، مما جعل كل متتبع للشأن الجزائري وكيفية تعاظم الجيش هذه المرة مع المطالب المشروعة للشعب يلاحظ أن تعامل الجيش مع الحراك كان بأسلوب راق جداً ومتحضر (شهد له العام والخاص) إلى درجة أن المتظاهرون قد رفعوا شعارات وطنية مؤيدة للجيش كشعار: "جيش، شعب، حوار، خوار..."، كما كان الجيش حامي الوطن والراعي السامي لأمن وإستقرار البلاد خوفاً من أي إنزلاق أمني يدخل البلاد في دوامة الفوضى وعدم الإستقرار. على

عكس التجربة الأليمة لأحداث 5 تشرين الأول / أكتوبر 1988 التي كانت معاملة الجيش الجزائري للمتظاهرين خلالها عنيفة وقاسية، كان للجيش في حراك 2019 رؤية وإستراتيجية لإدارة الأزمة السياسية ومواكبة الأحداث سياسياً وأمنياً، فنجحت المؤسسة العسكرية في مرافقة المسار الدستوري لحماية سير مؤسسات الدولة بشكل طبيعي، ومساندة العملية السياسية المتمثلة في انتخاب رئيس جديد للجمهورية ومساندته بالدفع بإنجاز العملية السياسية في الجزائر بعد إنتخابه في كانون الأول / ديسمبر 2019. وقد أكسب ذلك الجيش تعاطفاً كبيراً في أوساط الشعب والطبقة السياسية منها التيار الوطني المحافظ، باستثناء بعض الأحزاب والنخب اليسارية التي كانت تطالب بدولة مدنية، ليست عسكرية!

كما أن هنالك حديث في الأوساط الأكاديمية في الجزائر عن النموذج التركي ما بعد الرئيس تورغوت أوزال، الذي استطاع أن يمهد لإحداث تطورات سياسية ومجتمعية داخل تركيا مع ظهور طبقة وسطى جديدة عززت التماسك الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، حيث أصبحت تركيا تعد من أولى التجارب الناجحة في منطقة الشرق الأوسط، هذا ما أكده خروج ملايين الأتراك لمواجهة المحاولة الانقلابية الفاشلة لعام 2016.

ومن المؤكد أن متغيرات الوضع الأمني والتهديدات الجديدة التي باتت تحوم حول الجزائر، قد جعل أولوية المؤسسة العسكرية تتجه نحو

أما في السودان تبقى علاقة الجيش بما يسمى بالمدنيين متوترة بسبب عامل الثقة الذي غاب بين طرفي المعادلة في علاقة الصراع الإيديولوجي من جهة والعقيدة الراسخة للجيش من جهة ثانية. كما انتقد البرهان رئيس الحكومة عبد الله حمدوك، قائلاً: "تم إقصاؤنا من مبادرة رئيس الوزراء، ولا يمكن لأي جهة أن تقود البلاد وحدها" مضيفاً: "سنعمل على بناء السودان مع القوى الوطنية المؤمنة بالانتقال الديمقراطي". كذلك حمل نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، محمد دقلو حميدتي، السياسيين مسؤولية ما سماه "تكرار محاولات الانقلاب".

بناء على هذا تبقى الجيوش العربية ترى في المؤسسة العسكرية هي الدولة في حد ذاتها على غرار دولة فريدريك بسمارك مؤسس ألمانيا الذي مات هو الآخر على كرسي العرش كقائد بروسيا، والذي حكم لفترة أربع عقود كفترة فرانكو في إسبانيا. حينئذ هل يمكننا الاستنتاج أن الدول العربية الحديثة لا تحتكم إلى النظرية التقليدية للأحزاب السياسية، بل ترجع إلى العامل الاجتماعي كمكوّن رئيسي للدولة التي كسبت شرعيتها الثورية من خلال سنوات الكفاح ضد المستعمر الأجنبي، عندها قد تجسّد مفهوم دور الجيش في الدولة كركن أساس وليس كعنصر يحمي الدولة ومؤسساتها التي يطاردها شبخ الانقلاب الدائم. ■

محوريا في العلاقة الجدلية بين الجيش والقوى السياسية المدنية والنخب في الدول العربية، فرغم أن الأهداف المعلنة من المؤسسة العسكرية في مصر والسودان والجزائر في سنوات العنف والعنف المضاد ما بين فترة (1992-1999) وخلال فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، فإن فصل الجيش عن السلطة ظل مرتبطا بمتغير الإستقرار الداخلي الذي غذى فكرة أن المؤسسة العسكرية بمثابة العمود الفقري لكيان الدولة.

ومن جهة أخرى، فغالباً ما تحوّل الجيش في الدول العربية بعد إنتهاء الحرب الباردة وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية في هذه الدول إلى طبقة ذات طابع اقتصادي على غرار الجيش الروسي والجيش التشيلي في عهد الجنرال بينوتشي. مما أدى إلى ظهور مجموعات من رجال الأعمال، هم في الأصل ضباط متقاعدین أو أفراد من عائلاتهم، يستغلون الإنفتاح الاقتصادي، ليتحولوا الى فئة من الأوليغارشيا التي تحتكر السوق المحلي وتطغى بنفوذها على آليات التصدير والإستيراد في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، التي صنفها الراحل نائب وزير الدفاع وقائد الأركان الجنرال أحمد قايد صالح بالعصابة.

وتحاول الإدارة المدنية والقيادة العسكرية الجديدة في الجزائر استئصال هذه الظاهرة التي أدت إلى إنهيار الإقتصاد الوطني ومعه اندثار الثروة الوطنية.

مرافقة مسار الانتقال السلمي للسلطة الذي تعد مؤسسات الدولة الجزائرية أحوج إليه، ومن ثمة إعادة تعريف السلطة والأدوار الخاصة بالجيش وإدارة أمن الدولة وعلاقتها بالقيادة المدنية بشكل أكثر وضوحاً. كما أن للمؤسسة العسكرية طموحات وتريد البحث عن تموقع الجزائر بعقيدة عسكرية جديدة في المنطقة ولعب دور محوري على الصعيد الإقليمي وشبه الإقليمي، هذا التحول قد يسمح للجزائر بأداء دورها المعلن كقوة نفوذ وعامل استقرار في المحيط الإقليمي، وبالتالي ستصبح نموذجاً في المنطقة، وبخاصة أن الجيشين الجزائري والمصري يعدان من أقوى الجيوش في منطقة شمال أفريقيا.

أن المؤسسة العسكرية الجزائرية تهتم بتروسيخ العقيدة العسكرية الجديدة للجيش الجزائري وجعلها متجانسة في إدارة الأزمات الداخلية، كما أنها تحرص على توخي الدقة والحكمة عند تعاطيها مع السلطة ومكونات الفعاليات السياسية في البلاد، كخطوة أولى نحو تحول صيغة علاقتها مع الطبقة السياسية، ورغبة من المؤسسة العسكرية في الاعتراف بها كقيمة مضافة في المسار الديمقراطي.

شبخ الانقلاب الدائم

يبقى النموذجان التشيلي والتركي بعيدي المنال للتحقيق في الدول العربية، التي لا تزال بعضها في مرحلة الإنعاش السياسي والاخرى منغمسة في فوضى التنازع والتمزق العرقي والطائفي. إذ أن هناك اختلافا

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال أفريقيا في مركز اورسام.